جامعة الحاج لخضر - باتنة1

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

بالتعاون مع:

مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق

ووحدة البحث: **السياسات التشريعية في ضوء الحكامة وبناء دولة المؤسسات**

ينظمان يوما دراسيا بعنوان:

سياسة التجريم في الجزائر(على ضوء القانون 16-02 المتمم لقانون العقوبات)

يوم : 06 ديسمبر 2017 بقاعة المناقشات لقسم الحقوق

الجلسة الافتتاحية			
الجلسة الأولى برئاسة أ.د . دراجي عبد القادر. 09.30 ـ 11.00			
رقم	المتدخل	الجامعة	عنوان المداخلة
1	د/ يحياوي لعلى.	باتنة1	نظرة الشريعة الاسلامية للمجرم.
2	د/ بن عبد العزيز ميلود. أ/ عزوز سارة.	باتنة1	الإطار المفاهيمي لسياسة التجريم.
3	د/ فاتن صبري سيد الليثي. ط. د: وزاني جميلة.	باتنة1	تاريخ الارهاب وجذوره.
4	د/ لوشن دلال، د/ مفتاح حنان.	باتنة1	دسترة التجريم.
5	د/ بيوش صليحة. ط. د: جماطي عبد المنعم.	باتنة1	دور تكنولوجيا الاعلام والاتصال في انتشار ظاهرة الارهاب.
6	ممثل عن الأمن الولائي لولاية باتنة.	-	مداخلة حول الجريمة المعلوماتية بولاية باتنة.
الجلسة الثانية برئاسة: د / لوشن دلال. 11.00 ـ12.15			
1	أ.د/ مباركي دليلة. ط. د: سباع فهيمة.	باتنة1	-قراءة في قرارات مجلس الأمن رقم: 1373(2001) و2178 (2014) و2253 (2015).
2	د/ بوهنتالة أمال، أ/ بن بو عزيز آسيا.	باتنة1	الصور المستحدثة لجريمة الارهاب في التشريع الجزائري:(قراءة في نص المادة 87 مكرر 11، و87 مكرر 12)
3	د/ دربدي وفاء.	باتنة1	الاتفاقيات الدولية المعنية بالجرائم الإلكترونية -اتفاقية بودابست 2001 نموذجا-
4	أ.د/ بنيني أحمد. ط. د: زناتي محمد السعيد	باتنة1	الجريمة المعلوماتية في الجزائر(مقارنة بين التشريع الجزائري والاتفاقيات الدولية).
5	د/ بن عشي حفصية. ط. د : سنقوقة راضية.	باتنة1	نجاعة السياسة الجنائية في ردع الجريمة المعلوماتية في الجزائر.
مناقشة عامة .12.15 ـ 12.30			
تلاوة التوصيات واختتام اليوم الدراسي.			

جامعة باتنة 1

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق
بالتعاون مع:

مخبر الأمن الإنساني

ووحدة البحث: السياسات التشريعية
في ضوء الحكامة وبناء دولة المؤسسات.

ينظم يـــوما دراســـــيا بعنـــوان:

سياسة التجريم في الجزائر (على ضوء القانون 16-02المتمم لقانون العقوبات).

يوم: 06 ديسمبر 2017 بقاعة المناقشات لقسم الحقوق

المدير الشرفي لليوم الدراسي:د. مخلوفي عبد الوهاب. عميد الكلية

الجلسة الافتتاحية 09.00 إلى 09.30

- آيات بينات من الذكر الحكيم
- النشيد الوطني
- كلمة مدير المخبر: أ.د. قادري حسين
- كلمة عميد الكلية . د. مخلوفي عبد الوهاب

أهمية موضوع اليوم الدراسي.

وجدت السياسة الجزائية باعتبارها السياسة التشريعية في مجال القانون الجزائي، كتوجه للمشرع في اختياره للمصلحة الواجب حمايتها المتمثلة في المصلحة العامة، والأكيد أن العدالة الجزائية تتجسد بوضوح حين تكون السياسة الجزائية ترمي إلى تنظيم ثلاث وجهات: سياسة الوقاية وسياسة التجريم وسياسة العقاب، فأولى خطوات السياسة الجزائية هي التجريم، الذي تفترض فيه أن يكون انعكاسا للواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي داخل الدولة، والظاهر أن الجريمة بأساليبها خاضعة للتطور والنمو، ما يستلزم على المشرع مواكبة هذا التطور في محاولة للتصدي لها، فالجريمة أخذت بعدا عالميا باتساع رقعتها وإدخال التكنولوجيا على اساليبها، ولأن مكافحة الجريمة يتم على مستويين: دولي ووطني، والأكيد أن صدور قرارات مجلس الأمن على غرار القرار رقم 1377 لسنة 2001، والقرار رقم 2253 سنة 2015، الملازمة لتطور جرائم الارهاب كان له الأثر التشريعي في الجزائر، من خلال اصدار المشرع الجزائري للقانون رقم 16-02 بتاريخ 19 جوان 2016، المتمم للأمر رقم 66-156 المتضمن قانون العقوبات الجزائري، ويتجلى هذا من خلال اضافة مواد جديدة هي: 87 مكرر 11 و87 مكرر 12، كما تضمن هذا القانون تعزيز التصدي للجريمة المعلوماتية لارتباطها بممارسة الكثير من الجرائم المستحدثة، و تطور صورها على غرار ما ورد في المادة 394 مكرر 04 المستحدثة ضمن القانون 16-02

الإشكالية التي يعالجها اليوم الدراسي.

يشكل تطور الجريمة واتخاذها بعدا عالميا تحديا كبيرا نظرا للتحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي أصبحت تطرحها، فالعمليات الارهابية التي طالت عددا من البلدان في الآونة الأخيرة، كما أن التطور التكنولوجي أفرز جرائم جديدة تتطور بتطور التكنولوجيا، ما يطرح الإشكالية التالية: **هل القانون رقم16-02 هو انعكاس لسياسة تجريم قائمة على أسس واقعية مراعاة لمصلحة وطنية ؟**

أهداف اليوم الدراسي.

- الكشف عن سياسة التجريم في الجزائر، ولن يتأتى هذا إلا من خلال فهم مراحل تطورها عموما، ثم التعريج على الجرائم التي مسها القانون 16-02.
- تحليل المواد التي أضافها القانون 16-02 لقانون العقوبات، والوقوف على أسباب هذه الإضافة وتداعياتها، في محاولة لتقييم ولو نظرية لمواكبة هذا القانون لتطورات المحلية والاقليمية والدولية.
- قراءة مسعى المشرع الجزائري من القانون 16-02، والذي وإن كان بثلاث مواد، إلا أنها شكلت تحديا لسياسة التجريم في الجزائر، خاصة في ضوء حداثة هذه الجرائم وسرعة ارتكابها وصعوبة تتبعها.

محاور اليوم الدراسي.

- الاطار العام لسياسة التجريم.
- سياسة المشرع الجزائري في تجريم الأعمال الارهابية.
- سياسة المشرع الجزائري في تجريم الأفعال الماسة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال.
- العلاقة بين الافعال الارهابية والأفعال الماسة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال.